1984 0716 - 0002 - 3

في سبيل معالجة جادة ومنصفة لقضية المخطوفين

لم تتخذ قضية المخطوفين الحجم السياسي الذي اتخذته مطلع الأسبوع الماضي لمجرد كون الأهالي الباحثين في المجهول عن مصير ذويهم المغيبين منذ سنين، صعدوا تحركهم المطلبي يوم البدء بتنفيذ الخطة الأمنية لبيروت الكبرى. ولم يحس اللبنانيون، المتطلعون فعلا الى الأمن والأمان، بالخطر المروع الذي ينطوي عليه استمرار قضية المخطوفين معلقة لمجرد كون النسوة الهلعات لجأن نهار الأثنين ٩/٧/١٩٨٤ الى سد المعابر بين شطري العاصمة وبين مركزها ومطارها ومرفأها بأجسادهن المتعبة من الركض الطويل والسهر الأطول. بل ان قضية المخطوفين اتخذت حجمها السياسي الكبير وظهر خطرها الأمني الفادح لأنها تشكل بطبيعتها قضية بالغة الحساسية يكفينا ابرازا لأبعادها المصيرية الوطنية ان نقول : انها تختزل في طياتها قيم الحرية الشخصية والكرامة الانسانية وحقوق المواطنة المهددة بالفناء جميعا اذا ما استمرت شريعة الغاب شرعة التعامل الوحيدة بين اللبنانيين. والى ذلك نضيف انه لم يكن من حق احد ان يستغرب لجوء ذوي المخطوفين الى تحرك يهز الخطة الأمنية ليوم واحد بعدما عيل صبرهم وهم ينتظرون اعواما مبادرات اهتمام لبناني شامل بقضيتهم تغنيهم عن الظهور على المسرح الأمني بمثل الحدة التي مارسوها على المعابر وفي الطرقات.

على ان ذلك كله لا يعفينا من مسؤولية التوقف امام المنزلقات التي هددت تحرك اهالي المخطوفين بسلوك درب اللاجدوى قبل اسبوع. وأبرز هذه المنزلقات ارتفاع شعار « لا خطة امنية قبل حل قضية المخطوفين » ، لأن هذا الشعار لا يتفق والمزاج الشعبي العام الراغب فعلا في نجاح الخطة الأمنية فضلا عن كونه مسدود الأفق سياسيا في الأصل وقصير النفس بالاستتباع. لكن الأمانة تفرض علينا هنا ان نشير الى مسؤولية الحكم عن ارتفاع هذا الشعار عفويا في اوساط اهالي المخطوفين. فلقد اوحى الحكم من خلال حديثه المبسط عن « الخاتمة القريبة » لقضية المخطوفين بالتلازم الزمني بين « ساعة صفر » تطبيق الخطة الأمنية و« ساعة صفر » اطلاق سراح جميع المفقودين والمخطوفين المحتجزين. لذا لم يكن غريبا ان يتصور اصحاب العلاقة الحقيقيون بقضية المخطوفين ان يوم بدء تنفيذ الخطة الأمنية هو عينه يوم العودة المنتظرة للغائبين، مثلما لم يكن غريبا ان تزدحم بيروت بالتالي بأهالي الألوف الذين تحولت اسماؤهم ارقاما على الورق في تحرك سريع بدا انه يسابق الساعات كي لا نقول يسابق الزمن. هكذا دفع البلد ثمن التبسيط الغريب على لسان الحكم اضطرابا امنيا واسعا في يوم تطبيق الخطة الأمنية، وكاد اهالي المخطوفين يدفعون الثمن ايضا ضياعا لقضيتهم في معمعة سرعة التحرك الذي فرضه عليهم تسرع المسؤولين الرسميين.

والآن، وبعد جلاء دوافع التحرك المشروع الذي قام به اهالي المخطوفين من خلال البيان الصادر عن اللجنة الممثلة لهم والذي اعلن ان احدا منهم لا يريد تعليق الخطة الأمنية الى ان تحل قضية المخطوفين، يتوجب على الحكم ان يعيد بدوره هذه القضية الى صعيد المعالجة الجادة والمسؤولة والمنصفة التي تستحقها. ولا نجد في هذا المجال بديلا من الصراحة في تقويم القرار الصادر عن مجلس الوزراء الأخير حول سبل التوصل الى الحل الأخير لقضية المخطوفين. لقد اعلنت « لجنة الأهالي » ان في القرار المشار اليه « بعض الايجابيات » لكنها تحفظت على مدى جديته وجدواه وقررت الاستمرار في تحركها بمختلف الوسائل المشروعة. ولعلنا لا نصدم احدا من المسؤولين الرسميين اذ ندعو كل الفاعليات الوطنية الى التزام موقف « لجنة الأهالي » واحتضان تحركها الى ان تظهر بوادر اكثر ايجابية وجدية في تعاطي الحكم مع قضية قابلة للالتهاب في اي لحظة اذا ما استمرت محاولات الهروب منها الى الأمام.

فليس كافيا ان تقرر الحكومة اجراءات لا نبالغ اذا قلنا انها تندرج جميعا في خانة « اعادة التحقيق » في ظروف الخطف الذي طال الألوف و« ملء الاستمارات » بالأسماء مجددا وانتظار اي بلاغ من اي مواطن من شأنه ان يساعد الهيئة الأمنية الرسمية التي كلفت بمتابعة قضية المخطوفين على اداء مهمتها. لقد كان المطلوب في هذا المجال وما زال وضع جدول اجرائي تنفيذي تتصاعد تدابيره وفاعليته على الأرض بمقدار ما تقطع الخطة الأمنية من اشواط على طريق بسط السلطة الشرعية على منطقة الخطف الخاضعة حتى اللحظة لمختلف اشكال السلطات غير الشرعية. ونعني بها منطقة « القوات اللبنانية » المسؤولة اساسا عن مصير الأغلبية الساحقة من المخطوفين. واذا كانت « لجنة الأهالي » سارعت الى اعلان احترامها لمسار الخطة الأمنية، فان على الحكم ان يسرع في دفع هذا المسار نحو وضع اليد فعلا على قضية المخطوفين ومعالجتها معالجة جادة ومنصفة بسلاح الردع والقانون والعدالة في آن. ويخطيء من يظن ان قضية المخطوفين قابلة للتبخر مع مرور الزمن، ويخطيء اكثر من يظن ان اي حل لا يأتي في حجم هذه القضية وفي مستوى ابعادها المصيرية الوطنية يمكن ان ينجح في تهدئة كل اللبنانيين المفجوعين بمن خطف سابقا وبمن يمكن ان يخطف راهنا ولاحقا اذا ما استمرت شريعة الغاب سيدة على امن الناس واستمر الحكم بعيدا عن همومهم « الصغيرة ».

« بيروت المساء »